UNHCR
UN High Commissioner for Refugees
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

ورقة معلومات: ملايين من عديمي الجنسية يعيشون في فراغ قانوني

خلال الأشهر الأخيرة، اتخذت دول كرواتيا وبنما والفلبين وتركمانستان جميعها قراراً تاريخياً بأن تصبح طرفاً في إحدى المعاهدتين الدوليتين بخصوص انعدام الجنسية أو كلتيهما. لماذا اختارت هذه الدول أن تتحرك الآن؟ لقد عاشت معنا ظاهرة انعدام الجنسية منذ الحرب العالمية الثانية حينما صار لاجئون بارزون من عديمي الجنسية مثل ألبرت آينشتاين وألكسندر سولجنيتسين وإيلي فيزيل المكللون بجائزة نوبل أوجهاً بشرية لقضية انعدام الجنسية. وخلال العقود الأخيرة تلاشت قضية انعدام الجنسية عن دائرة الاهتمام العام ونادراً ما تصعد لسطح الأحداث أحياناً في شكل أعمال روائية مثل فيلم "ذا تيرمينال" لتوم هانكز عام 2004. ومع ذلك، تمثل قضية انعدام الجنسية حقيقة واقعة وبدلاً من التلاشي بدأت مواقف جديدة في الظهور – مما يتسبب في ظهور مشكلة ترى بعض التقديرات الآن أنها تؤثر على ما يصل إلى 12 مليون نسمة حول العالم. وفي مواجهة هذا الواقع، يسعى المجتمع الدولي إلى التعامل مع حجم المشكلة ويدرك أن الوقت قد حان للتصرف.

لأن الأشخاص عديمي الجنسية ليسوا مواطنين للدولة التي يعيشون فيها (أو أي دولة أخرى)، فإنه تُنكر عليهم حقوق أساسية وكذا الوصول إلى فرص التوظيف والإسكان والتعليم والرعاية الصحية والمعاشات. كما قد لا يكون بمقدورهم تملك عقار أو فتح حساب بنكي أو الزواج بشكل قانوني أو تسجيل مولد طفل. والبعض يواجه مدداً طويلة من الاحتجاز لأنهم لا يمكنهم إثبات من هم أو من أين أتوا.

"إنه أسوأ شيء ممكن أن يحدث لإنسان. إنه يعني أنه لا هوية لك – أنه لا وجود لك – أنه لا ذِكْر لك – أنك لا تمثل شيئاً. في كينيا، إذا كنت لا تملك بطاقة هوية فلا وجود لك. لديَّ أطفال وأحفاد وأرغب في أن أكون قادراً على التحكم في مستقبلي. يجب أن يشعر الجميع أنهم يستطيعون تحقيق أحلامهم في المستقبل." – مُسن نوبي، كيبيرا، كينيا.

يقول أنطونيو غوتيريس – المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "إن هؤلاء الأشخاص في حاجة شديدة للمساعدة لأنهم يعيشون في فراغ قانوني كالكابوس. وهو ما يجعلهم جزءاً من أكثر الناس في العالم استبعاداً. ودون التعامل مع مسألة انعدام الجنسية والقيام بجهود للحيلولة دون وقوعها، تصبح المشكلة سرمدية من تلقاء نفسها لأنه ليس بمقدور الوالدين عديمي الجنسية منح جنسيتهم لأبنائهم. وبعيداً عن البؤس والألم الذي يقع على الأفراد أنفسهم، فإن أثر تهميش جماعات كاملة من الأفراد عبر الأجيال يتسبب في ضغط شديد في المجتمعات التي يعيشون فيها ويمثل في بعض الأحيان مصدراً للنزاع".

"لي أمل واحد بسيط: أن أستطيع –حينما أموت– الحصول على شهادة وفاة تثبت أنني يوماً ما وُجدت". – لاجئ كمبودي سابق ظل عديم الجنسية لمدة 35 عاماً في فييتنام، وقد حصل على الجنسية الفييتنامية في يوليو 2010.

يرى المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – الأممية المنوط بها مساعدة الأشخاص عديمي الجنسية– أن حجم المشكلة يتقلب عبر السنوات مع وجود تحسنات في بعض المناطق تعوضها مشكلات جديدة في مناطق أخرى. وقد انخفضت الأعداد الكبيرة في بداية حقبة التسعينيات تدريجياً حيث منحت الدول التي خلفت الاتحاد السوفيتي الجنسية لمئات الآلاف من الأشخاص، وإن كانت الأعداد قد ارتفعت مجدداً مع التطورات التي شهدتها أجزاء أخرى من العالم. وتتضمن البيانات السكانية التي تصدرها

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في شهر يونيو من كل عام إحصاءات أو تقديرات رسمية متاحة، وإن كانت هذه غير متاحة حتى الآن لجميع الدول.

في الوقت الذي يدخل فيه النطاق الكامل لانعدام الجنسية على مستوى العالم لتوه حيز العلم، وجدت المفوضية أن المشكلة حادة بشكل خاص في دول جنوب شرق آسيا ووسط آسيا وأوروبا الشرقية والشرق الأوسط ودول عديدة في القارة الأفريقية مع وجود مجموعات من الأشخاص عديمي الجنسية في كل أنحاء العالم. ولأن معظم دول أمريكا اللاتينية تمنح الجنسية لكل من يولد على أرضها، فإن تلك المنطقة لديها النسبة الأقل من الأفراد الذين يعيشون دون جنسية.
الدول التي فيها الأعداد الأكبر من الأشخاص عديمي الجنسية – والمعلومة تقديرات بشأنها– هي دول إستونيا والعراق وكينيا ولاتفيا وميانمار ونيبال وسوريا وتايلاند.
ويوضح مارك مانلي –كبير خبراء المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المتخصص في مسألة انعدام الجنسية "إن وضع أرقام دقيقة بشأن أعداد الأشخاص عديمي الجنسية هو أمر شديد الصعوبة في الأساس لأن دولاً قليلة تطبق إجراءات لتحديد عديمي الجنسية". وتستند تقديرات المفوضية إلى إحصاءات رسمية واستقصاءات ومصادر أخرى تشمل تقديرات حكومية.

يقول محمد –وهو شخص عديم الجنسية في الولايات المتحدة لمدة 25 عاماً: "كل ما أريده هو الحصول على ضوء أخضر للحصول على وظيفة –شيء ما أكون مؤهلاً له. أريد أن أعول أسرتي. إن كوني عديم الجنسية يصورني وكأنني شيطان. إنه يجردني من إنسانيتي ويجعلني أشعر أنني بلا قيمة تُذكر". لقد تمكن من الذهاب إلى الجامعة ويتحدث خمس لغات. وقد اقترحت الولايات المتحدة تشريعاً لمنح وضعية قانونية للأشخاص عديمي الجنسية. ويشكل التشريع الجديد –حال تبنيه– المرة الأولى التي يجري فيها تناول حقوق عديمي الجنسية في الولايات المتحدة.

لماذا يتحول الأشخاص إلى عديمي جنسية؟
لانعدام الجنسية أسباب عديدة بعضها أكثر سهولة في تحديدها عن الأخرى.
تفكك الدول. في مطلع التسعينيات فقد أكثر من نصف الأشخاص عديمي الجنسية في العالم جنسياتهم بسبب تفكك الدول. فالتفكك العنيف للاتحاد السوفيتي والاتحاد اليوغسلافي تسبب في هجرة داخلية وخارجية تسبب في ترك مئات الآلاف من الأشخاص دون جنسية في كافة أرجاء أوروبا الشرقية ووسط آسيا. وبعد عشرين عاماً، يظل عشرات الآلاف من الأشخاص عديمي جنسية أو عُرضة لخطر انعدام الجنسية.

يقول دامر الذي هاجر من طاجكستان إلى أوكرانيا عام 1997 وفقد بعد ذلك جواز سفره السوفيتي المنتهي: "لو كان لدي الأوراق، لكنت قادراً على إعالة أسرتي، ولكنني الآن عبء عليهم. لم أتمكن من زيارتهم لمدة 14 عاماً".

كذلك، يمثل ترك دولة عقب تأسيس دولة بعد الاستعمار سبباً آخر من أسباب انعدام الجنسية. فقد ظلت أعداد سكانية كبيرة دون جنسية نتيجة لعمليات بناء هذه الدول لعقود في كل من أفريقيا وآسيا.

يقول حسن –وهو عامل طبي يعمل في معسكر للبهاريين في بنغلاديش: "لا نرغب في العيش في مخيم مجدداً. لا نرغب في العيش على ذلك النحو. نريد أن نعيش بكرامة".

القوانين المعقدة. على الرغم من أن القانون الدولي يضع حدوداً على صلاحيات الدول في منح الجنسية، إلا أن الدول تملك الحق في تحديد من تعدهم مواطنين. وقد تبنت الدول نطاقاً عريضاً من المناهج. وفي ظل هذه المتاهة الدولية المعقدة لقوانين الجنسية، يجد الكثير من الأشخاص أنهم قد سقطوا سهواً بينهم. في بعض الدول، يفقد الأشخاص جنسياتهم تلقائياً بعد الإقامة الطويلة في دولة أخرى.

تقول امرأة هي من الأساس من دولة أوكرانيا السوفيتية وهي الآن عديمة الجنسية في هولندا: "كل ما أريده هو العودة إلى الوطن. أريد استعادة جدراني وأن أكون قادرة على غلق بابي. لا يهمني أين هو –حتى لو كان وسط المحيط الأطلسي. كل ما أريده هو العودة إلى الوطن".

معوقات بسيطة. يتسبب الإخفاق في أو عدم القدرة على تسجيل الأبناء عند مولدهم –وهي مشكلة متخللة في العديد من الدول النامية– في ترك الكثير من الأطفال دون إثبات لمكان مولدهم أو ماهية والديهم أو موطن والديهم. إن عدم التمتع بشهادة ميلاد لا يشير –تلقائياً– إلى انتفاء الجنسية، ولكن في الكثير من الدول وفي عالم مهاجري اليوم المتزايد في حركته عدم وجود إثبات بشأن الميلاد أو الأصول أو الهوية القانونية يزيد من خطر انعدام الجنسية.

التمييز ضد المرأة. في الوقت الذي بدأ فيه عدد من الدول في أفريقيا جنوب الصحراء وشمال أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا إجراء إصلاحات على تشريعاتها للتعامل مع هذه القضية، ففي 30 دولة على الأقل يمكن للرجال منح الجنسية لأبنائهم. أما أبناء النساء من تلك الدول اللاتي يتزوجن من أجانب فينتهي بهم الحال ضحايا لانعدام الجنسية.

تقول لينا أبو حبيب –مدير مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي– حملة حق المرأة العربية في الجنسية، بيروت، لبنان: "إذا نظرنا في كل شيء حولنا، فهو يتعلق بمن يُعد مواطناً حقيقياً والذي تنظر إليه الدولة على أنه مواطن. ماذا يعني الانتماء ماذا تعني الهوية؟ في حالتنا، الانتماء هو انتماء الرجال والهوية هي هوية الرجال والمواطن هو المواطن الرجل. تلك مسألة تتطلب تغييراً للعقلية. تلك مسألة تتطلب من الدول النظر إلى جميع المواطنين على أنهم متساوون والنظر إليهم على أن جميع البشر سواسية. إنه يتعلق باضطلاع الدول بمسؤولياتها."

التمييز العنصري والعرقي. من الموضوعات الأساسية في معظم مواقف انعدام الجنسية التمييز العنصري والعرقي الذي يؤدي إلى الإبعاد، حيث تفتقر في كثير من الحالات الإرادة السياسية لتسوية المشكلة. بموجب مرسوم جرد الرئيس العراقي السابق صدام حسين الأكراد الفيلية من جنسيتهم العراقية في يوم واحد (سنة 1980). وفي الوقت الذي تحمل فيه معظم جماعات الروما وغيرها من جماعات الأقلية جنسية الدول التي يعيشون فيها، يظل الآلاف في أوروبا عديمي الجنسية. وحيث إن الدول قد حصلت على استقلالها أو تحددت تخومها، فقد استُبعدت بعض جماعات مثل السكان المسلمين (الروهينغا) شمالي ولاية أراكان في ميانمار وبعض القبائل التلالية في تايلاند والبدون في دول الخليج والعديد من الجماعات البدوية من المواطنة فقط في الدول التي عاشوا فيها لأجيال.
كثيراً ما تعرضت هذه الجماعات للتهميش، وحتى مع تغيير التشريع لمنحهم الحق في الجنسية، فإنهم يواجهون معوقات هائلة وعقبات بيروقراطية. وكثيراً ما تكون تكلفة الحصول الفعلي على الجنسية والتوثيق خارجة على قدراتهم.

تقول أم عديمة الجنسية في قرغزستان: "لا يملك أي من أبنائي أي مستندات رسمية ولا أنا. لا يمكنني اصطحابهم إلى المستشفى أو الطبيب، ولا أحصل على أي مساعدة طبية وكثيراً ما يمرض أبنائي. وحين ألد لم يكن بمقدوري الحصول على شهادات ميلاد

لأبنائي لأنني عديمة الجنسية. والعام القادم ستذهب ابنتي إلى المدرسة لو أمكن لي الحصول على مستندات رسمية وجواز سفر".

اتفاقيتان لمساعدة عديمي الجنسية

عقد المجتمع الدولي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية معاهدات دولية لحل مشكلة انعدام الجنسية للملايين ممن جُردوا من جنسياتهم واضطُروا في كثير من الأحيان إلى ترك أوطانهم. وجاءت اتفاقية 1954 بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية لتُعرِّف الأشخاص الذين يُعدون عديمي الجنسية وتؤكد أنه يحق لعديمي الجنسية التمتع بالحد الأدنى من المعايير المحددة للمعاملة. ثم جاءت اتفاقية 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية لتضع مبادئ وإطار عمل قانونياً لمساعدة الدول على منع حالات انعدام الجنسية وخفضها من خلال ضمانات في قوانين الجنسية الخاصة بها.

وحتى الآن هناك 66 دولة فقط موقعة على اتفاقية 1954 و38 بالنسبة لاتفاقية 1961.

يقول غوتيريس –الذي يحث من جانبه مزيداً من الدول على الانضمام للاتفاقيتين– "بعد مرور نحو خمسين عاماً لم تجتذب الاتفاقيتان إلا عدداً صغيراً من الدول. إنه لمن العار أن يعيش ملايين الأشخاص بدون جنسية –وهي أحد حقوق الإنسان الأساسية. فنطاق المشكلة والآثار الرهيبة التي تتركها على الأشخاص المعنيين غير ملحوظة في معظم الحالات. ومن واجبنا أن نغير ذلك. يجب على الحكومات التصرف لخفض الأعداد الكلية من عديمي الجنسية".

بعض من قصص النجاح

تعمل المفوضية عن كثب مع الجهات التشريعية والمجتمع المدني للتخلص من الحواجز القانونية التي تتسبب في انعدام الجنسية بشكل مباشر أو غير مباشر.

يقول مانلي "قد يكون حل انعدام الجنسية في بعض الحالات مستقيماً وغير باهظ. في أغلب الأحيان كل ما يتطلبه الأمر لإحداث أثر كبير على الأشخاص عديمي الجنسية هو تعديل طفيف في التشريع الوطني أو تغيير في السياسة".

على الجانب الآخر، إذا كان السبب الرئيسي لانعدام الجنسية خلافاً سياسياً بين الأعراق أو نزاعاً دولياً، فإن التوصل إلى حلول له قد يستغرق سنوات أو أجيالاً. ويقول مانلي "يجب النظر إلى كل موقف على حدة".

هذه بعض النجاحات التي شهدها العقد الماضي:

بنغلاديش. ظلت أقلية البهاري الناطقة بالأوردو في بنغلاديش دون جنسية لثلاثة عقود من الزمان بعد الاستقلال. وقد ثبت البهاريون على موقفهم في نقل حقهم في الحصول على الجنسية إلى ساحات القضاء. وجاء حكم يعد علامة فارقة من المحكمة العليا ببنغلاديش عام 2008 ليؤكد الجنسية البنغلاديشية للبهاري، ومنذ ذلك الحين أصدرت الحكومة بطاقات هوية وطنية وقامت بتسجيل البهاري على قواعد التصويت.

عاش "إسرات" سن رشده كاملاً بدون جنسية. والآن وفي سن الستين يشعر أخيراً بأنه ينتمي إلى مكان ما: "لقد شعرت قبل الحصول على بطاقة الهوية وكأنني يتيم. أدرك الآن أن بطاقة الهوية تمثل معيناً كبيراً لي. يمكنني أن أقول إنني بنغلاديشي." فيما يعيش معظم البهاري دون خط الفقر، والحصول على الجنسية قد أعطى المجتمع أملاً بأن يكون للجيل القادم مستقبل أفضل.

البرازيل قامت بتعديل دستورها الوطني لحذف بند تسبب في انعدام جنسية نحو 200,000 طفل. ففي السابق، كان التشريع البرازيلي يتطلب إقامة الأبناء المولودين لبرازيليين في الخارج في البرازيل للحصول على الجنسية. وقد تسبب ذلك في مشاكل انعدام الجنسية للأبناء الذين وُلدوا في دول لا تمنح الجنسية لهؤلاء المولودين على أرضها. وقد أنشأ مجتمع المغتربين البرازيليين القوي

حركة خاصة (برازيليون عديمو الجنسية) للضغط بشدة من أجل الإصلاح. وقد مررت البرازيل تعديلاً دستورياً يسمح للأبناء المولودين لبرازيليين في الخارج بالحصول على الجنسية. وينطبق هذا القانون بأثر رجعي وأمكن له حل مشكلة انعدام الجنسية لنحو 200,000 حالة.

العراق. يسمح الدستور العراقي لسنة 2005 لهؤلاء الذين جُردوا من الجنسية مثل الأكراد الفيلية بالتقدم بطلب لاستعادة الجنسية. وقد أوجد قانون للجنسية تبناه العراق بعد عام من ذلك آليات محددة لمساعدة الأكراد الفيلية على استعادة الجنسية. ووفقاً لوزارة الهجرة والمهجرين العراقية، فقد استعادت نحو 200,000 أسرة أو 100,000 شخص الجنسية العراقية نتيجة لهذه الإجراءات.

يقول الشيخ النعماني –ممثل الأكراد الفيلية في العراق– "بعد سنوات من الإهمال أشعر الآن بأنني أنتمي إلى دولة ما... أبنائي وأهلي وأنا استعدنا الجنسية ونشعر مجدداً بأننا جزء من هذه الأمة العظيمة".

فيتنام قامت مؤخراً بتعديل قانون الجنسية الخاص بها للتعامل مع أحد مصادر انعدام الجنسية بين الفيتناميات. ولأن عدداً كبيراً من الفيتناميات تزوجن من أجانب، فقد تنازلت الكثيرات منهن عن جنسيتهن عند الزواج للحصول على جنسيات أزواجهن. إلا أن بعض هذه الزيجات انتهت بالوفاة أو الطلاق قبل حصول الفيتناميات على جنسيات أزواجهن مما تسبب في انعدام الجنسية بالنسبة لهن. وقد تناولت الحكومة هذه المشكلة عام 2009. ومن خلال الحملات الإعلامية العامة يتعرف المزيد من الفيتناميات على كيفية استرداد جنسيتهن.

إندونيسيا. حل قانون للجنسية مُرِّر عام 2006 من قبل الحكومة الإندونيسية وضعية انعدام الجنسية لمئات الآلاف من الإندونيسيين الذين فقدوا جنسيتهم بعد أن عاشوا خارج البلاد لمدة تزيد عن خمس سنوات لأنهم لم يقوموا بالتسجيل لدى أيٍّ من السفارات الإندونيسية. ويسمح القانون الجديد لهؤلاء الأشخاص باستعادة جنسيتهم. وقد قام المسؤولون الإندونيسيون بجهود هائلة بدولة ماليزيا المجاورة لإفادة 100.000 شخص حصلوا على جوازات سفر إندونيسية. كما يسر القانون ذاته على نحو مليون صيني العرق كانوا يعيشون في إندونيسيا لأجيال الحصول على الجنسية الإندونيسية، فقد كانوا عديمي الجنسية أو على حافة خطر انعدام الجنسية نتيجة قيود سابقة على عملية منح الجنسية.

قيد التنفيذ

أُدخلت في بعض الدول تغييرات تشريعية أو تغييرات أخرى، وإن كان الأمر لازال بحاجة إلى المزيد لتنفيذها وضمان استفادة الأشخاص عديمي الجنسية المعنيين استفادة فعلية بالحصول على الجنسية والحصول على مستندات تثبت حصولهم عليها.

شمال أفريقيا والشرق الأوسط. مع صدارة تونس منذ عشرين عاماً مضت، قامت دول مصر والجزائر والعراق والمغرب بإصلاح قوانينها على مدار العقد المنصرم مانحة المرأة الحق في منح جنسيتها لأبنائها. أما المملكة العربية السعودية واليمن فقد أدخلت مؤخراً إجراءات للسماح للأطفال بالحصول على جنسية أمهاتهم في أحوال محددة. وتمنح الجزائر المرأة الحق في منح جنسيتها لزوجها الأجنبي. وقد تعهدت مؤخراً دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين أمام إحدى هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بالنظر في إصلاح تشريعها في هذا الصدد.

دول يوغوسلافيا السابقة. في الوقت الذي تحمل فيه معظم جماعة الروما وغيرها من جماعات الأقلية جنسية الدول التي تعيش فيها، إلا أن الكثير منها لا يحمل وثائق الهوية ويعيشون عرضة لخطر انعدام الجنسية. وللحيلولة دون ذلك، قامت المفوضية وشركاؤها بتنفيذ حملة للتسجيل المدني والمساعدة القانونية في البوسنة وكرواتيا ومقدونيا ومونتينيجرو وصربيا.

تبنت **قرغزستان** إصلاحات كبيرة عام 2007 تسمح للآلاف بالحصول على جنسيتها. وحتى بعد مرور عقدين من استقلال كيرجيز، بقى نحو 25.000 شخص –من بينهم العديد من الأقليات العرقية التي هاجرت إلى المنطقة عندما كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي– عديمي الجنسية لأنهم لم يحصلوا على جنسية القرغز وفق قانون الجنسية الأول للدولة.

تقول إميرا –أم عديمة الجنسية في قرغزستان–: "أعيش حياة فقيرة، لا أملك بيتاً يخصني وأعيش مع ثلاثة أبناء في هذه الغرفة الوحيدة. ما زلت أحمل الجواز السوفيتي الذي لم يعد سارياً. لا أملك المال للحصول على جواز قرغزستاني جديد. عليَّ أن أطعم أبنائي".

عملت جماعات المجتمع المدني البارزة على تمرير قانون الجنسية الجديدة عام 2007. وقد جاء القانون مصحوباً بإجراءات جديدة لمنح الجنسية. ومنذ ذلك الحين، قامت المفوضية الأممية بمشاركة حكومة قرغزستان بإجراء استقصاءات في مناطق عديدة للتعرف على الآلاف من عديمي الجنسية ومساعدتهم في توفير إثبات لجنسيتهم. وعلى الرغم من التغييرات التي طرأت على القوانين والإجراءات، لا يعي الكثير من عديمي الجنسية هذه التغييرات ولا يمكنهم تحمل الرسوم الإدارية البسيطة.

كينيا. من بين الجماعات العديدة المتضررة من انعدام الجنسية، يبقى النوبيون الكينيون الأفضل معرفةً. فهم نسل جنود سودانيين جنَّدهم البريطانيون للمحاربة لصالحهم في شرق أفريقيا خلال فترة الاستعمار. كما شاركوا في الحربين العالميتين كجزء من بنادق الملك الأفريقي. وبعد الاستقلال عام 1963، ظل النوبيون في كينيا حيث عاشوا لأجيال وإن افتقروا إلى حقوق المواطنة الكاملة.

أطلق المجتمع النوبي الكيني المنظم جيداً حملة قوية لإصلاح أوضاعهم. وقد شهد لأول مرة إدخال النوبيين في التعداد الكيني عام 2009 كجماعة عرقية معترف بها. كما تحسن مستوى وصول النوبيين إلى وثائق الهوية التي لها تأثير مباشر على حصولهم على باقي حقوقهم الأساسية مثل التعليم والتوظيف. وإلى جانب ذلك، جاء الدستور الكيني الجديد (2010) بإصلاحات إيجابية والتي يؤمل أن تخفض من حالات انعدام الجنسية بشكل عام بما في ذلك العمل على المساواة بين الجنسين في قوانين الجنسية.

إحصاء الأشباح القانونية

من الضروري بذل المزيد من الجهود للعمل على تحسين مستوى التعرف على نطاق انعدام الجنسية حول العالم. يقول مسؤولو المفوضية إنه من الصعب قياس حالات انعدام الجنسية في أفضل الظروف، لأن هؤلاء المتأثرين من ذلك لا هوية قانونية لهم ويظلون في خفية.

إن الأمر ليس ببساطة مسألة إحصاء. السؤال الأول الذي يطرح نفسه: "من الذي يجب إحصاؤه؟" كما أنه من الضروري إجراء تحليل دقيق لقوانين الجنسية بالدولة وكيفية تطبيقها عملياً بالإضافة إلى دراسة موازنة للقوانين وممارسات الدول الأخرى ذات الصلة.

يقول مانلي إن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعترف بأنها لا تملك بيانات كافية حول السكان عديمي الجنسية، وتقوم بخطوات للتعامل مع هذه المشكلة من خلال رفع الوعي بالتعريف القانوني الدولي لتحديد من يُصنف على أنه شخص عديم الجنسية. وتعمل المنظمة على تحسين القواعد الإرشادية التي تعول عليها لتحديد كيفية إمكانية جمع إحصاءات ومعلومات كمية حول السكان عديمي الجنسية المعنيين.

مشكلة عالمية

تمثل مشكلة انعدام الجنسية بأي مقياس من المقاييس مشكلة متعددة المظاهر تؤثر على الأشخاص حول العالم.
يعكس المأزق والعنف اللذان شهدتهما ساحل العاج بعد الانتخابات أواخر عام 2010 ومطلع عام 2011 العلاقة الخطيرة بين انعدام الجنسية والنزاع. فقد خضعت وضعية الجنسية لجزء كبير من السكان الإفواريين لنزاع سياسي وساعد في زيادة حدة التوتر والنزاع اللذين أَدَّيَا إلى تهجير هائل للسكان. وتستمر قضايا الجنسية لتدعم التوترات العرقية والسياسية وكذلك النزاعات على الأرض. وتستمر هذه المسائل قضايا مهمة يتوجب حلها في إطار عملية بناء السلام في ساحل العاج.

كشف الاهتمام الشديد بمخاوف الأمن القومي على مدى العقد الأخير عن حالات جديدة من حالات انعدام الجنسية. يقول مانلي: "مع ازدياد المخاوف بشأن الإرهاب والتشديد المتزايد على مراقبة الحدود، يُكشف عن المزيد من الأفراد الذين لا يستطيعون إثبات هويتهم ولا يحملون جنسية. والعديد من هذه الحالات جرى اكتشافها من خلال احتجاز الهجرة. ولا يمكن ترحيل هؤلاء الأشخاص عديمي الجنسية لأنه لا توجد دولة تعترف بهم أو ترغب في استضافتهم لديها".

رحَّب العالم بمولد دولة جنوب السودان في يوليو، وإن كنا ما زلنا بحاجة إلى رؤية كيفية تنفيذ قوانين الجنسية الجديدة في كل من الشمال والجنوب.

ماذا حصل لمواطني دول الجزيرة المنخفضة التي تلاشت مع ارتفاع المياه نتيجة الاحتباس الحراري؟ لأي دولة سيكون هؤلاء المواطنون؟
إن الأثر الإيجابي لتسوية مشكلة انعدام الجنسية هائل على الأفراد وعلى المجتمعات التي يعيشون فيها كذلك.

تقول أولغا –والتي انتقلت من أوزبكستان إلى القرم وحصلت في النهاية على الجنسية الأوزبكستانية–: "لقد عشت بشكل غير قانوني لنحو 17 عاماً... لقد كان الأمر فظيعاً، لكنه من الجيد أن تعلم أن الأمر قد انتهى!".

تتضح مخاطر عدم القيام بأي شيء والسماح لمجموعات كبيرة من الأشخاص أن يدمل في فراغ قانوني في النماذج الحالية من مواقف انعدام الجنسية. فيقول مانلي "مع امتناع المزيد من الدول عن منع حالات انعدام الجنسية أو خفضها بالتوقيع كأطراف في الاتفاقيتين واتخاذ خطوات ملموسة مثل إصلاح القوانين، فلن يتحقق المزيد من التقدم".

يوافق 30 أغسطس 2011 الذكرى الخمسين لاتفاقية 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية، وقد ضاعفت المفوضية جهودها لحل مشكلة انعدام الجنسية المستمرة. ومع زيادة الوعي بالظاهرة، تحذو دول أخرى حذو بنما والفلبين وكرواتيا وتركمانستان نحو اتخاذ تصرف بشأن هذه القضية. وفي ديسمبر 2011، عقدت المفوضية اجتماعاً على المستوى الوزاري في جنيف، ومن المرجو أن يمثل هذا الحدث فرصةً للمزيد من الدول للاصطفاف معاً من أجل حل مشكلة انعدام الجنسية.
***